قضاء القضاة في الدولة العباسية

تحقيق فيمن ولي المنصب من سنة171هـ/ 787 م إلى سنة350هـ/961م

د: مراد تجنانت _ جامعة البليدة 2 _

المقدمة

جاء في مقال سابق تناولنا فيه تاريخ نشأة منصب قاضي القضاة والعوامل المؤثرة في ظهوره واشكالية تضارب المصادر فيمن تولاه منذ نشأته في عهد الخليفة هارون الرشيد الى سنة 350هـ/ م . وقد لاحظنا فيه أن المؤرخين و أصحاب التراجم لم يعطوا حدث نشأة منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية مكانته رغم أهميته في تاريخ النظم الإسلامية ، مثلما فعلت مع قرار الخليفة العباسي هارون الرشيد انشاء ما عرف بمنصب وزير التفويض، جعل إدارة الحكم كلها ليحيى بن خالد بن برمك (ت 195هـ/ 810 م)[1] . فقد أرخ الطبري هذا الحدث في سنة 170 هـ/786 و نقل خطاب الخليفة هارون الرشيد ليحيى الذي جاء فيه " قد قلدتك أمر الرعية و أخرجته من عنقي إليك فاحكم في ذلك بما ترى من الصواب و استعمل من رأيت و اعزل من رأيت وامضي الأمور على ما ترى ." ثم دفع الرشيد إليه خاتمه[2].

أما هذا العمل فسيتم فيه تحليل و تفصيل عنصر ورد في البحث يتعلق بالتضارب الذي لوحظ في المصادر الحولية و كتب التراجم حول من ولي قضاء القضاة منذ نشأة المنصب أو الوظيفة.

سيتم في هذا العمل التحقيق الدقيق في كل من ولي هذا المنصب منذ ظهوره الى سنة 350هـ/961م[3] مع تحديد تاريخ توليتهم وإنهاء مهامهم القضائية و عدد المرات التي تولوا فيه المنصب ومذهبهم الفقهي و مكان إقامتهم لما كانوا يقومون بمهامهم على رأس إدارة شؤون القضاء.

---

[1] - انظر مقال مراد تجنانت: وظيفة قاضي القضاة في الدولة العباسية : النشأة والعوامل المؤثرة فيها وإشكالية من ولي المنصب من 171هـ/ 787م إلى 350هـ/961م، مجلة الحكمة ، عدد28 السداسي2 سنة2014 ، ص 251-270.

[2]- قلّد الخليفة هارون الرشيد يحي بن خالد البرمكي بعد ولادة إبنه في شهر شوال ، أنظر الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ / 922 م) : تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر بيروت لبنان ، 1407 هـ/1987م .ج 8 ص 443 .

[3] - و هو التاريخ الذي يؤشر الى تدهور مكانة المنصب في هذا تاريخ أقدم الفقيه الحنفي ابن أبي الشوارب لأول مرة سنة 350 هـ/ 961م على ضمان منصب قضاء القضاة مقابل مائتي ألف درهم يؤديها إلى خزانة معز الدولة أحمد بن بويه (ت 356 هـ/ 967 م) الذي قلده أقضاء القضاة متجاوزا الخليفة العباسي المطيع (363-334/945 –973) . و كان خروجه في الموكب الاحتفالي من

1. ملاحظات حول بعض القوائم التي جمعت من تولى منصب قضاء القضاة.

يلاحظ أن القوائم المعروفة لحد الآن التي جمعت و رتبت من وُلِّيَ قضاء القضاة بقيت تتأثر بهذا التضارب و نقص المعلومات ، خاصة في بعض الفترات التي لا يُعرف فيها من كان فيها على رئاسة القضاء ، لأسباب ارتبطت الظروف السياسية و الأمنية التي شهدتها الخلافة العباسية في عصرها الأول . مما يستدعي التحقيق للوصول إلى خبر الى مقاربة تكمل ما أنجزه من سبق من الباحثين .

أقدم قائمة لمن ولي قضاء القضاة تلك التي أوردها القاضي وكيع (ت 306هـ/ 918 م) في كتابه أخبار القضاة [1]. و حديثا قائمة قضاة بغداد من 132هـ/749 م الى سنة 656هـ/ 1258 للستشرق لويس ماسنيون الصادرة سنة 1948م اعتمد فيها لتحديد قائمة أصحاب هذه الوظيفة المستحدثة بالدرجة الأولى على كتاب تاريخ بغداد لشمس الدين الذهبي و كتاب المنتظم لعبد الرحمن بن الجوزي. هذه القائمة لقضاة بغداد من 132هـ/749 م الى سنة 656هـ/ 1258م مقسمة عموما بين قضاء القضاة و قضاة مدينة المنصور و قضاة الشرقية و قضاة الجانب الشرقي[2].

قصر معز الدولة البويهي سنة 350هـ/961م.، ويعبر هذا الحدث عن الوضع المتدهور الذي صارت عليه الخلافة و وظيفة قضاء القضاء. الذهبي (ت 748هـ/ 1347 م) العبر في أخبار من عبر ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحكومة الكويت 1404هـ / 1984م .ج 2 ص 290. و ج :2 ص290 و الخطيب البغدادي أحمد بن علي أبو بكر(463هـ /1070 م): تاريخ مدينة دار السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريها ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت 1422هـ/ 2002 م. ج 13 ص 108. و إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ابن كثير(ت774هـ /1372م) : البداية و النهاية ، دار الفكر بيروت لبنان 1398هـ/1978م . ج 11 ص237.

[1] – أنظر القاضي وكيع محمد بن خلف بن حيان (ت 306هـ/ 918 م) :كتاب أخبار القضاة ، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، عدد الأجزاء3 : مطبعة الاستقامة القاهرة1366/ 1947 .ج 3 ص 324 .

[2] – Massignon Louis : Cadis et Naquibs bagdadiens . operam minora 1958 . tome: 1 page 258.259.260.

و وضع الباحث صالح عبد العلي سنة 1969م جدولا تتناول نفس الفترة بنفس التقسيم ، ما يميزها عن قائمة لويس ماسينيون أن صاحبها وضع هامشا مفصلا أضاف فيه بعض المصادر أهمها أخبار القضاة للقاضي وكيع وطبقات بن سعد و كتب المسعودي و الصولي[1] .

2. قضاة القضاة من سنة171ه/ 787 م إلى سنة350ه/961م

تتفق المصادر على أبا يوسف يعقوب كان أول قاضي قضاة في الخلافة العباسية ، قال الخطيب البغدادي " هو أول من خُوطِبَ بقاضي القضاة ." وسجل الذهبي " هو أول من لُقِّب قاضي القضاة." [2].

وبعد وفاته سنة 182 ه / 798 م اختلفت المصادر في تحديد أسماء من تولى الوظيفة، كما اختلفت في ترتيبها بين ابنه يوسف بن يعقوب (ت 192 ه / 807 م) وأبي البختري وهب بن وهب القرشي(ت 200ه/ 815 م) ومحمد بن الحسن الشيباني (ت 189ه/ 805 م) وعلي بن حرملة التيمي (ت 198ه/ 813 م) وعلي بن ظبيان العبسي (ت 192ه/ 807 م) . ففي قائمة من ولي قضاء القضاة بسر من رأي (سامراء) للقاضي وكيع لم يأت ذكر محمد بن الحسن و يوسف بن أبي يوسف و أبي البختري وهب بن وهب وجاء فيها بعد أبي يوسف علي بن حرملة التيمي ثم علي بن ظبيان [3]. وفي كتاب المنتظم للمحدث والمؤرخ ابن جوزي (ت 597 ه/ 1200م) أن يوسف بن أبي يوسف ولي قضاء القضاة بعد أبيه[4].

ولم يُذْكَرْ أبو البختري وهب بن وهب قاضيا للقضاة[5] إلا في كتاب تاريخ بغداد[1]، غير أنه ثبت قيامه بتنصيب القضاة و صرفهم عن الوظيفة ، وهذا العمل هو من الصلاحيات المخَوّلَةُ لقاضي القضاة ، ففي سنة 184ه/800 م

---

[1] – صالح أحمد العلى: قضاة بغداد في العصر العباسي، مجلة المجتمع العلمي العراقي 1969 ، مج رقم : 18 ، ص 192 وما بعدها .و الجدول رقم : 01

[2] – القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج 3 ص 324 . و الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 16 ص 361 والذهبي تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، حققه د.بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان،1424ه/2003م . ج 4 ص 1023.

[3]– أنظر قائمة الجدول رقم 01 القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص324 و الجدول رقم : 01 .

[4]– ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597ه/ 1200 م):المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق محمد عبد القادر عطا،مصطفى عبد القادر عطا مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العربية بيروت، الطبعة الثانية ،1995/1415 . ج9 ص 72 .

[5] – عده المسعودي ضمن قضاة الأمين فيكون الوحيد من بين قضاة الذين عزل من رئاسة القضاء ثم عاد الى مرتبة أقل. كما عزله الخليفة الرشيد من قبل و ولاه صلاة و قضاء المدينة . أنظر المسعودي : التنبيه و ألإشراف، تصحيح و مراجعة عبد الله إسماعيل

صرف قاضي مصر محمد بن مسروق الكندي(ت 185 هـ /801 م) ونَصّب القاضي إسحاق ابن الفرات(ت 204 هـ / 820 م) مكانه[2]. وهذه إشارة واضحة تدل على اشتغاله قاضيا للقضاة في هذه السنة ، وإن لم يجعله القاضي وكيع و ابن سعد ضمن من ولي وظيفة قضاء القضاة[3]. وصُرف القاضي أبو البختري قبل سنة 189هـ/ 805 م[4] ، وعوَّضه محمد بن الحسن الشيباني الذي لم يذكره القاضي وكيع كذلك ضمن قائمته[5] ، أما الخطيب البغدادي فذكر أنه كان قاضيا على الرقَّة من قبل هارون الرشيد، ثم أنهى عمله ، فقدم بغداد . وقد خرج معه إلى الري بفارس وتوفي فيها عام189هـ/ 805 م[6].

و في فقرة أخرى يقول الخطيب البغدادي عن القاضي علي بن حرملة التيمي "ولي قضاء القضاة ببغداد في أيام هارون الرشيد بعد موت محمد بن الحسن." [7] . يُفْهَمُ من هذا النص أن محمد بن الحسن كان على قضاء القضاة قبل علي بن حرملة. و معلوم أن الخليفة هارون الرشيد صار مستقرا في الرقة منذ سنة 180 هـ /796 م [8]، فمن الطبيعي أن يكون أكبر قضاة الدولة قريبا من مقر الخلافة . أما الذهبي في كتاب العبر فقد سمَّاه قاضيا للقضاة وفقيه العصر[9]. و انهيت مهام محمد بن الحسن قبل شهر جمادي الأولى من سنة 189هـ/805 م تاريخ خروج الخليفة هارون الرشيد إلى الري . وبعد وفاته هو وعالم اللغة والنحو إمام في اللغة والنحو والقراءة (ت 189 هـ/805م) علي بن حمزة

الصاوف مكتبة الشرق الإسلامية 1357هـ/ 1938م. ص 302 و القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج 1 ص 253 و القاضي وكيع ، المصدر السابق، ج :1 ص 253 .

[1]- الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 9 ص69 .

[2]- أنظر محمد بن يوسف الكندي بن يعقوب التجيبى أبو عمر المصري (ت 350هـ/ 961م): تاريخ ولاة مصر ويليه كتاب تسمية قضاتها ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، الطبعة الأولى القاهرة مصر 1407/ 1987 ، ص : 295 .

[3]- ابن سعد أبو عبد الله محمد بن منيع البصري الزهري:(ت 230هـ/ 854 م): الطبقات الكبرى ، دار الفكر دار صادر ، بيروت . ج 7 ص332 . و القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج :1 ص 243 وما بعدها ، ج 3 ص 269 ، 326 .

[4] - سجل لويس ماسنيون تاريخ صرفه عن المنصب سنة 184هـ/ 800 م.أنظر ماسينيون ، المرجع السابق ،ص 258.

[5] - القاضي وكيع ، نفس المصدر ،ج 3 ص 324 .

[6]-الخطيب البغدادي، المصدر السابق ، ج 2 ص562 .

[7]- الخطيب البغدادي، المصدر السابق ، ج 2 ص562 . و ج 13 ص359 .

[8]- الطبري، المصدر السابق ، ج 8 ص460 .

[9]- الذهبي ، العبر ، ج 1 ص 302.

الكسائي رثاهما يحي بن المبارك اليزيدي مؤدب إبني الخليفة هارون الرشيد الأمين والمأمون (ت 202هـ/817 م) . ومما قاله:

أُسِيتُ عَلى قـــاضِي القُضَـاةِ مُحَمَّدٍ فَأُذْوَيْتُ دَمْعِي وَالعُيُونُ هُجُودُ

وَقُلْتُ إذا مَا الخَطْبُ أشْكَلَ مَنْ لَنَا؟ بِإيضَاحِهِ يَوْمًـــــا وَأَنْتَ فَقِيدُ

وَأَقْلَقَنِـــي مَوْتُ الكَسَـــــائِي بَعْدَهُ وَكَادَتْ بِي الأَرْضُ الفَضَاء تَمِيدُ[1]

وتدعم هذه الأبيات ما سبق قوله من أن محمد بن الحسن ولي قضاء القضاة في عهد الخليفة هارون الرشيد.

أما علي بن ظبيان فمن المنطقي أن يكون قد تولى المنصب بعد صرف محمد بن الحسن، وهذا إلى 192هـ/ 807 م تاريخ وفاته حين خرج مع الخليفة هارون الرشيد إلى خرسان وهو على قضاء القضاة[2] .

ثم عيّن بعده علي بن حرملة التيمي[3] . الذي ترأس القضاء من سنة 192 هـ / 807 م إلى قيام الفتنة بين الأخوين الأمين والمأمون و عموم الفوضى في العراق و اندلاع حرب الخلافة بين الأخوين. و في خضم أحداث مقتل الخليفة الأمين سنة **198هـ/ 813** م ثم تأخر دخول الخليفة المأمون بغداد سنة **204**هـ / **819** م لا تذكر المصادر تاريخ نهاية توليه منصب قضاء القضاة ،[4].

لما استتبت الأوضاع للخليفة للمأمون في بغداد سنة 204 هـ /819 م ولّى يحيى بن أكثم (ت 242هـ/856 م) قضاء القضاة [5] استمر في عمله الى مطلع سنة 217 هـ / 832 م ، ويبدو أن المنصب بقي شاغرا مدة ستة أشهر إلى وفاة الخليفة المأمون في شهر رجب سنة 218 هـ/833م[6] .

---

[1] – الطبري، المصدر السابق ، ج 8 ص 474. الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج: 2 ص573.

[2] – الخطيب البغدادي ، نفس المصدر ، ج 13 ص 404 ، 407 .

[3] – نفس المصدر، ج 13 ص 359 . و القاضي وكيع ، المصدر السابق، ج 3 ص 286 ،287 ، 324 .

[4] – أنظر د. صالح أحمد العلى. المرجع السابق ، ص 193 ، 194 .

[5] – كان ابن أكثم سنة 205هـ/ 820 م يتولى قضاء البصرة وقد تولى قضاء القضاة بعد ذلك . أنظر القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج : 2 ص163 . و ج 3 ص 273 .

[6] – الطبري ، المصدر السابق ، ج 8 ص 639 ، 251 . و اليعقوبي ، المصدر السابق ، ج 3 ص 70.

قلَّد الخليفة المعتصم بعد أن وتولى الخلافة سنة 218 هـ/ 833 م أحمد بن أبي دؤاد (ت 240هـ/ 854 م) [1] ، الذي بقي في منصبه في عهد الخليفة الواثق (232-227هـ/842-847م)، لكن بعد إصابته بالفالج سنة 233هـ/ 847 م ناب عنه ابنه أبو الوليد محمد بن أحمد(ت239 هـ/ 853م)[2].

أعاد الخليفة المتوكل(232 - 247هـ/847-861م) يحي بن أكثم ثانية من237 هـ /851 م إلى سنة 240هـ/ 854 م ، ثم قلَّد جعفر بن عبد الواحد العباسي (ت 258 هـ / 871 م) الذي استمر على رأس إدارة القضاء إلى عام 250 هـ / 864م[3]. و بعد تصريفه عن قضاء القضاة عوضه جعفر بن محمد بن عمار البرجمي إلى أن توفي سنة 252 هـ / 866 م[4]. ثم ولي محمد بن رزين البصري الذي لم يُرَسَّمْ في المنصب . ورد **ذكر هذا القاضي في قائمة مختصرة للقاضي وكيع ضمن من ولي قضاء القضاة في مدينتي سرى من رأى (سمراء) و بغداد ، و المعلومات عنه** نادرة ربما بسبب قصر الفترة التي تولاها و عدم ترسيمه من طرف الخليفة[5]. و جاء بعده في نفس السنة الحسن بن محمد بن أبي الشوارب (ت 261 هـ/ 874 م) ، ثم عبد الرحمان بن نائل بن نجيح سنة 255هـ/859 م دون أن يرسَّم في منصبه كذلك[6] .

عاد الحسن بن محمد بن أبي الشوارب ثانية إلى وظيفته واستمر فيها إلى وفاته سنة 261هـ/ 874 م، فأرسل الخليفة المعتمد (256- 279هـ/870- 892م) وزيره عُبَيد الله بن يحي بن خاقان(ت 263هـ/ 876 م) إلى أخيه علي بن محمد (ت283هـ/896 م) يعزيه و يولّيه قضاء القضاة في نفس العام [7]. و لم يستقر علي بن أبي الشوارب في رئاسة القضاء عامة أيام الخليفة المعتمد إلي أن عُيّن قاضي مدينة المنصور زمن الخليفة المعتضد في ربيع الأول سنة 283 هـ / 896 م ، فجمع بين قضاء القضاة وقضاء مدينة المنصور إلى أن توفي في شوال من نفس السنة [8].

---

[1]- الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ج 5 ص 234. و القاضي وكيع ، ج 3 ص 294 وما بعدها.

[2]- القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 300 .

[3]- الخطيب البغدادي، المصدر السابق ، ج 8 ص55 . والقاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 324 .

[4]- القاضي وكيع ، نفس المصدر، ج 3 ص 194 و البغدادي ، نفس المصدر، ج 8 ص 43 ، 44 .

[5]- أنظر القاضي وكيع ،ج 3 ص 303 ، 324 .

[6] - نفس المصدر ، ج 3 ص 303 .

[7] - نفس المصدر، ج 3ص 303 والخطيب البغدادي ، المصدر السابق ،ج 8 ص 426 و ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 12 ص 164 ، 363 .

[8] - القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 285 و لخطيب البغدادي ، نفس المصدر ، ج 13 ص 524.

يظهر أن القاضي المالكي إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ/895 م) كان يقوم مهام قاضي القضاة في الحالات التي كان يُعْزَلُ فيها أبو الحسن علي بن أبي الشوارب ، ويبدو أنه حال هذا الأخير لم يكن مستقرا على إدارة شؤون القضاء ، قال وكيع القاضي"... ثم اضطرب أمر علي بن محمد بن أبي الشوارب في قضاء القضاة عامة أيام المعتمد إلى أن توفي إسماعيل بن إسحاق...."[1] . وقد عرّف الخطيب البغدادي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد البصري بالمقدم على سائر القضاة ربما لمنزلته عند الأمير الموفق (ت 278 هـ/ 891 م) أخو الخليفة المعتمد بن المتوكل (256- 279 هـ / 870 – 892 م) ، ويظهر أنه كان يشرف على أمور القضاء دون تقليد من الخليفة [2].

في سنة 284 هـ / 897 م عين الخليفة المعتضد (279 – 289هـ/892- 902م) الفقيه المالكي محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل قاضيا لمدينة المنصور وبعض مناطق العراق[3] ، بينما ضمت قائمة القاضي وكيع في من ولي قضاء القضاة بمدينة سر من رأى(سامراء) اسم محمد بن إسماعيل ولعله أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد الأزدي، ويكون اسم الأب و الجد قد سقطا فمحتمل جدا أنه كلِّف بأعمال قضاء القضاة منذ سنة **284هـ/897م** و قد رتبه بعد محمد بن أبي الشوارب[4]. كما تولى مهام قاضي القضاة في نفس الفترة القاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز(ت 292هـ/904 م)[5]، ويبدو أنه كان يقلِّد قضاة الأقاليم فيسرد ابن الجوزي أن القاضي أبا خازم كان في طريق فَمَرَّ عليه رجل وقال" أحسن الله جزاءك أيها القاضي في تقليدك فلاناً القضاء ببلدنا، فإنه عفيف .". فصاح عليه أبو خازم وقال "اسكت عافاك الله تقول في قاض أنه عفيف ؟!هذا من صفات أصحاب الشرطة، والقضاة فوقها "[6].ثم صُرِفَ محمد بن يوسف وابنه عن جميع المهام القضائية سنة 296هـ /908 م لمشاركته في محاولة عزل الخليفة المقتدر(295 – 320 هـ / 908 -932 م).

ولا توضح المصادر من كان على قضاء القضاة في الفترة مابين 296 هـ /908م و317 هـ/ 929 م ، **بينما نجد في قائمة المستشرق لويس ماسينيون ذكر قاض اسمه أبو المثنى أحمد بن يعقوب بقي على المنصب يومان، ثم عبد الله**

---

[1] – القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 303 .

[2] – الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 7 ص 278 .

[3]– الطبري ، المصدر السابق ، ج 10 ص 358 . و الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ،ج 4 ص 635 .

[4]– توقف القاضي وكيع في كتابه أخبار القضاة نهاية القرن الثالث هجري بينما كانت وفاته سنة 306هـ/918. أنظر القاضي وكيع ، المصدر السبق ، ج 3 ص324 . و القائمة رقم :01.

[5]– الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 13 ص539 . و الذهبي ، العبر ، ج 1ص104 .

[6]– أنظر ابن الجوزي، المصدر السابق ، ج 13 ص42 ، 43 .

بن أبي شوارب وكان قاضيا على الشرقية ثم الجانب الشرقي. ثم جاءت فترة فراغ من 301هـ/913 م الى 316هـ/ 928 م حيث ولي لبضع أسابيع الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب . و يبدو أن القاضي أحمد بن إسحاق بن البهلول كان الأقرب للإشراف على شؤون القضاء و إن لم يقلد ، فقد بقي في دائرة القضاء و شؤونه حوالي عشرين سنة [1]. ومحتمل أن يكون القاضي أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن البهلول(ت 318هـ/ 930 م) هو من كان على شؤون قضاء القضاة ، فقد قلَّده الخليفة المقتدر في سنة 296 هـ / 909 م القضاء بمدينة المنصور وعدة مناطق بالعراق، ثم أضاف إليه بعد بضع سنين قضاء الأهواز لما مات قاضيها وكيع محمد بن خلف بن حيان صاحب كتاب أخبار القضاة ، وما زال على هذه الأعمال حتى صُرف عنها في سنة 317 هـ/ 929 م لكبر سنه ، وقد ولي القضاء عشرين سنة [2].

وعاد القاضي أبو عمر محمد بن يوسف إلى تقلُّد وظيفة قضاء القضاة سنة 317 هـ / 929 م ، وبقي في منصبه حتى وفاته سنة 320 هـ / 932 م[3] ، فخلفه ابنه أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف في سائر أعماله سوى قضاء القضاة ، و لم يُقلَّد إلا سنة 325 هـ / 936 م في عهد الخليفة الراضي (322 – 329 هـ / 934-941م)، وبقي على قضاء القضاة إلى وفاته سنة 328 هـ / 939 م[4] .

يكتنف الفترة التي تمتد من وفاة أبي عمر محمد بن يوسف إلى سنة 338هـ/949م شيء من الغموض، و الظاهر أن الضعف الذي كانت عليه الدولة و الأحداث التي كانت تعرفها قد أثرت على القضاء،أهمها استيلاء معز الدولة البويهي على بغداد سنة 334 هـ/946 م وعزله الخليفة المستكفي(333-334هـ/345-946 م)[5].

---

[1] – أنظر ماسينيون ، المرجع السابق ، ص 258 .

[2] – الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 5 ص 54 .

3- في سنة 301هـ/913م تقلد الجانب الشرقي و الشرقية من بغداد وعدة نواحي من السواد و الشام و الحرمين و اليمن وغير ذالك وكان سنة 310هـ/922م قاضيا للقضاة . أنظر ابن الجوزي ، المصدر السابق : 13ج ص 313. و الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 4 ص 636 ، 637 .

[4] – أبو بكر محمد بن يحي الصولي الكتاب (ت 335هـ/946 م): أخبار الراضي بالله والمتقي لله أو تاريخ الدولة العباسية من 322هـ الى 333هـ ، عني بطبعه ج. هيورث. (د . ن)، مطبعة الصاوي القاهرة مصر 1354هـ/1935م . ص 86 ،87 والخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 13 ص82 ، 85 . و ابن الجوزي ، المصدر السابق، ج 13 ص 389 ، 390 .

[5] – ابن الأثير، المصدر السابق، ج 6 ص 315.

في هذا الأوضاع المضطربة لا نجد المؤرخين يذكرون قاضيا للقضاة بعد وفاة أبي الحسن عمر بن محمد رغم أن ابنه أبا النصر يوسف بن عمر كان مؤهلا لتولي المنصب لمكانته هو وأبيه عند الخليفة الراضي (322 – 329 هـ/ 934-941 م)، فلم يُقَلّد إلا قضاء بغداد بأسرها سنة 329 هـ / 940 م .

ويبدو أن القاضي في فترة شغور المنصب إذا جُمعت له بغداد بأسرها كان يتولى في نفس الوقت أعمال قضاء القضاة دون تقليد. وقد جمعت بغداد لأربعة قضاة فكانت سنة 328هـ/ 939م لأبي النصر يوسف بن عمر (ت 356 هـ / 966 م)[1] ثم سنة 330 هـ/ 941 م لأحمد بن عبد الله بن إسحاق الخرقي (ت نحو 330هـ/ 941 م)[2] ثم سنة 335هـ/946م لمحمد بن صالح بن أم شيبان (ت 369 هـ/ 979 م)[3] . ثم تقلَّد القاضي أبو السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني قضاء بغداد بأسرها سنة 336 هـ / 947 م . ثم تقلَّد قضاء القضاة سنة 338 هـ/949 م إلى وفاته سنة 350 هـ / 961 م[4].

يتبيَّن في آخر هذا البحث أن ستة قضاة تراوحت مدة اشتغالهم بالوظيفة بين اثني عشرة سنة و اثنين و عشرين سنة وهم أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم [5]، ويحي بن أكثم على فترتين ، الفترة الأولى أربع عشرة سنة و الثانية ثلاث سنوات[6] ، وأحمد بن أبي دؤاد خمس عشرة سنة[7] وعلي بن محمد بن عبد الملك بن أبي شوارب مدة اثنين وعشرين سنة على فترات[8]، و القاضي أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن البهلول تولى وظائف القضاء مدة عشرين سنة[9].

---

[1] – الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 16 ص 473 .

[2] – نفس المصدر ، ج 5 ص 372 .

[3] – نفس المصدر ، ج 3 ص 340 .

[4] – نفس المصدر ، ج 14 ص 272 ، 273 .

[5] – القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج 3 ص 324 و الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 16 ص 361 و الذهبي تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، .ج 4 ص 1023.

[6]– كان ابن أكثم سنة 205هـ/ 820 م يتولى قضاء البصرة وقد تولى قضاء القضاة بعد ذلك . أنظر القاضي وكيع ، المصدر السابق ، ج 2 ص163 و ج 3 ص 273 .

[7] – الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 5 ص 234 . و القاضي وكيع ، ج 3 ص 294 و ما بعدها.

[8] – القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 285 . و لخطيب البغدادي ، نفس المصدر ، ج : 13 ص 524.

[9] – محتمل أن يكون القاضي أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن البهلول(ت 318هـ/ 930 م) هو من كان على شؤون قضاء القضاة ، فقد قلَّده المقتدر في سنة 296 هـ / 909 م القضاء بمدينة المنصور وعدة مناطق بالعراق، ثم أضاف إليه بعد مدة قضاء الأهواز لما مات قاضيها وكيع محمد بن خلف بن حيان صاحب كتاب أخبار القضاة ، وما زال على هذه الأعمال حتى صُرف عنها في سنة 317

ُ أبو السائب عتبة بن عبيد الله اثنا عشرة سنة [1]، والحسن بن محمد بن أبي شوارب تسع سنوات على فترتين ، وجعفر بن عبد الواحد بن جعفر العباسي بنفس المدة . ثم نجد ثلاثة قضاة كانت مدة ولايتهم حوالي ثلاث سنوات وهم علي بن ظبيان، وجعفر بن محمد بن عمار البرجمي، و عمر بن محمد بن يوسف. وهناك قاضيان اثنان لم يتجاوزا مدة سنة هما عبد الرحمان بن نائل ابن نجيح و محمد بن رزين .أما بقية القضاة فتُجهل مدة توظيفهم في المنصب لسكوت المصادر عن ذالك . لعل السبب قصر الفترة زمنية التي اشتغلوا فيها .

يلاحظ أن بعض القضاة الذين استمروا في عملهم إلى وفاتهم ، و بعضهم صرف ثم أعيدا إلى منصبيه منهم الحسن بن محمد ابن أبي شوارب،و أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب ،و يحي بن أكثم .

و هناك فترات يظهر فيها أن المنصب كان في حالة شغور ، فلما توفي القاضي عمر بن محمد بن يوسف سنة 328هـ / 939 م لم يُعيَّن القاضي أبو السائب عتبة خليفة له إلا سنة 338 هـ/949م . وبعد وفاة القاضي علي بن محمد سنة 283 هـ /896 م لم يتولى محمد بن يوسف وظيفته إلا أشهرا بعد ذالك سنة 284هـ / 897 م.

و ظهر أنه في وضعيات متميزة كان القاضي يقوم بمهام قاضي القضاة ولا يرسم إلا بعد مدة مثل القاضي عمر بن محمد الذي عوّض أباه محمد بن يوسف سنة 320 هـ/ 932، ولم يُرسِّمَ إلا سنة 325 هـ/936 م . كما نجد قضاة اشتغلا في المنصب دون تنصيب وهما محمد بن رزين و عبد الرحمان بن نائل.

إذا صنفنا قضاة القضاة حسب المذهب فإن أغلبهم كانوا من الأحناف فمن بين أربعة و عشرين قاضيا نجد خمسة عشر قاضيا حنفيا منهما قاضيان كانا على مذهب الاعتزال هما أحمد بن أبي دؤاد و ابنه محمد ، أما المالكية فعددهم خمسة قضاة و الشافعية اثنان و قاضيان لم يتضح مذهبهما .أما أشهر البيوتات التي تولى أفرادها المنصب نجد بيت أبي يوسف أول قضاة القضاة جاء بعده أبنه يوسف بعد مدة و بيت ابن أبي الشوارب الأموية.

وهكذا يلاحظ أن عملية تحديد قائمة قضاة القضاة لخضع لمعطيات تاريخية بعضها معلومات قطعية وردت في المصادر و أخرى ظنية غير قطعية لكن بعد جمع شتاتها المتناثر و تحليليها و مقارنة بعضها ببعض مكننا من وضع صورة قريبة من الحقيقة التاريخية حول من ولي وظيفة قضاء القضاة في العصر العباسي الأول من سنة171هـ/ 787 م إلى سنة350هـ/961م .

هـ/ 929 م لكبر سنه ، وقد ولي القضاء عشرين سنة الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج 5 ص 54 و القاضي وكيع ، نفس المصدر ، ج 3 ص 303 .

1 – الخطيب البغدادي نفس المصدر ، ج 14 ص 272 ، 273 .

في الأخير نظيف الى البحث جدولا تفصيليا تظهر فيه قائمة قضاة القضاة مع تحديد فترة حكمهم و سنهم عند تولي و أصولهم منشأهم و مذهبهم الفقهي.

الجدول رقم: 01

قائمة قضاة القضاة بسر من رأى وبغداد[1]

للقاضي وكيع

أبو يوسف ، علي بن ظبيان ، علي بن حرملة ، يحي بن أكثم ، أحمد ابن أبي دواد ، أبو الوليد بن أحمد بن أبي دواد ، جعفر بن عبد الواحد ، جعفر بن محمد بن عمار ، محمد بن رزين البصري ، الحسين بن محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب ، عبد الرحمن بن وائل ، الحسن بن محمد بن أبي الشوارب أيضاً ، محمد بن هاشم ، محمد بن إسماعيل ، أبو زرعة بن عثمان ، أبو حفص عمر الحلبي، أحمد بن العباس أبو زرعة ثانية .

جدول رقم: 02

من ولي قضاء القضاة من 171ه/787م الى 350ه/961

	قائمة قضاة القضاة	فترة الحكم	الصفة	المدة	المذهب
1	أو يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت182ه/ 798م)	(171-182ه/787-798م)	مرسم	12 سنة توفى قاضيا	حنفي
2	يوسف بن أبي يوسف(ت 192ه/808 م)	قبل 184ه/ 800م	غيرمرسم	صرف	حنفي
3	أبو البخترى وهب(ت 200ه/ 815 م)	قبل 189ه/ 805 م	مرسم	صرف	حنفي
4	محمد بن الحسن(132-189ه/749-805م)	قبل 189ه/805م		صرف	حنفي
5	علي بن ظبيان(ت 192ه/808م)	(189-192ه/805-م)	مرسم	03 سنوات توفي قاضيا	حنفي

[1]. – هذه القائمة تتوقف بالتقريب في نهاية القرن الثالث الهجري.أنظر القاضي وكيع ، أخبار القضاة ، ج 3 ص 324 .

6	علي بن حرملة(ت 198هـ/813 م)	(192-198هـ/808-813 م)	مرسم	06 صرف	حنفي
7	يحي بن أكثم(159-242هـ/775-856م)	(204-217هـ/819-832م) (237-240هـ/851-854م)	مرسم	14 سنة 03 سنة صرف	شافعي
8	أحمد بن أبي دؤاد (160-240هـ/776-854م)	(218-233هـ/833-847م)	مرسم	15سنة صرف	حنفي
9	محمد بن أحمد بن أبي دؤاد (ت239هـ/853م)	(233-237هـ/847-851م)	مستخلف	04 سنوات صرف	حنفي
10	جعفر بن عبد الواحد(ت 258هـ/871م)	(240-250هـ/854-864م)	مرسم	0 سنوات صرف	حنفي
11	جعفر بن عمار البرجمي (ت 252هـ/856م)	(250-252هـ/864-856م)	مرسم	02الى وفاته	حنفي
12	محمد بن رازين	سنة252هـ/864م	غير مرسم	أقل من سنة	
13	الحسن بن أبي الشوارب (207-261هـ/822-874م)	نحو(252-255هـ/864م-868م)و(255-261هـ/868-874م)	مرسم		حنفي
14	عبد الرحمان بن نائل	255هـ/868م	غير مرسم	أقل من سنة	
15	علي بن أبي الشوارب (ت283هـ/896 م)	(261-283هـ/868-896م) على فترات		22 سنة	حنفي

16	اسماعيل بن اسحاق(ت 282هـ/895 م)	قبل 282هـ/895 م على فترات	غير مرسم	على فترات	مالكي
17	أبو عمر محمد بن يوسف (243-320هـ/857-932م)	نحو(284-296هـ/897-908م)و(317-320هـ/929-932م)	مرسم	13 سنة03 سنة الى وفاته	مالكي
18	أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز ت (ت 292هـ/904 م)	حتى292هـ/904م	غير مرسم		حنفي
19	أحمد بن إسحاق التنوخي (231-318هـ/855-930م)	(296-317هـ/909-929م)	غير مرسم	20سنة	حنفي
20	عمر بن محمد(290-328هـ/902-939م)	(320-328هـ/932-939م) قلد سنة 325هـ/936	مرسم	03 سنوات الى وفاته	مالكي
21	أبو نصر يوسف بن عمر (325-356هـ/936-966م)	(328-329هـ/939-940م)	غير مرسم		مالكي
22	أحمد بن عبد الله بن إسحاق الخرقي (ت نحو 330هـ/ 941م)	330هـ/941 م	غير مرسم		حنفي
23	ومحمد بن صالح بن أم شيبان (ت369هـ/ 979 م)	335هـ/946 م	غير مرسم		مالكي
24	أبو السائب عتبة بن عبيد الله (264- 350هـ/877-961م)	338-350هـ/ 949-961هـ/	مرسم	12 سنة توفى قاضيا	شافعي